ISSN:2335-1462 مجلة القانون والمجتمع eISSN: 2600-609X
المجلد: 07 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 114-133

الفساد الإداري في المجتمع الجزائري: الملامح والمؤشرات

Administrative Corruption in Algerian Society: Profiles and Indicators

العابـــد هـــــواري
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة أحمد دراية أدرار– الجزائر.
laabedhouari@gmail.com

Laabed Houari
Faculty of Law and Political Science
University: Ahmed Draia Adrar, Algeria.
laabedhouari@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/10/20 **تاريخ القبول: 2019/11/25**

الملخص باللغة العربية:

أصبح الفساد الإداري من الأمراض العالمية التي تعاني منها الكثير من بلدان العالم وخاصة بلدان العالم الثالث، مما ينتج عنه من آثار سلبية تقف في مقدمتها اختلال الموازين وعرقلة جهود الإصلاح والإخلال بقواعد العمل ونظم العمل الرسمية وانتشار البطالة المقنعة ومناهضة لثقافة أخلاقيات العمل وفقدان الرشد والحكمة في اتخاذ القرارات وغياب العدالة بين الناس. وللقضاء على هذا الوباء والتقليل من أثاره تبذل الحكـومات والمنظمات الدولية (المنظمة الشفافية الدولية، البنك الدولي، صندوق النقد، المنتدى الاقتصادي) جهودا كبيرة لمناهضة هذه الظاهرة.

في هذه الورقة البحثية يحاول الباحث الوقوف على ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر من المنظور الدولي بالاعتماد والرجوع إلى أرقام ومؤشرات المنظمات الدولية المعنية بمحاربة الفساد.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري؛ المجتمع الجزائري؛ المؤشرات.

ABSTRACT:

Administrative corruption has become a global disease that affects many countries around the world, especially the third world countries, resulting in negative effects, such as imbalances, disruption of reform efforts, violation of labor rules and official labor systems, the spread of disguised unemployment, anti-ethics and lack of wisdom in taking decisions and lack of justice among people. To eradicate the epidemic of corruption and reduce its impact, governments and international organizations (Transparency International, the World Bank, the IMF and the Economic Forum) are making great efforts to combat this phenomenon.

In this paper, the researcher tries to identify the phenomenon of administrative corruption in Algeria from the international perspective by relying on the figures and indicators of international organizations concerned with combating corruption.

Keywords: *administrative corruption, Algerian society, indicators.*

مقدمـــة:

إن الفساد الإداري ليس بظاهرة جديدة عابرة سرعان ما تختفي، وإنما هي ظاهرة يتفاوت حجمها من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى قطاع آخر داخل الدولة الواحدة. ولقد عانت المجتمعات من جراء هذه الظاهرة وانعكاساتها السلبية على كافة الأصعدة، فالفساد إذا ما انتشر في مجتمع ما أدى إلى عرقلة نموه الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي يفقده حاضره ومستقبله، وبإمكانه إن يتسبب في تباطؤ التنمية بل تراجعها.

والجزائر كغيرها من الدول تعاني من جراء هذه الظاهرة الفساد الإداري الذي يشكل تهديداً خطيراً على تطور الدولة ومواطنيها فقد ينزعج البعض ويتندر البعض إذا قلنا إن الجزائر تحتل مراتب لا تبشر بالخير في سلم الفساد الإداري إذا رجعنا إلى إحصائيات منظمة الشفافية العالمية.

ولقد جاءت هذه الورقة البحثية لتقف على فهم اجتماعي للفساد الإداري من خلال البحث والعمل على إبراز أهم الملامح والمؤشرات والآثار السلبية لهذه الظاهرة في واقع المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات التي تعاني من هذه الظاهرة، والتي شهدت موازاة مع الجزائر طفرة وتغييراً اجتماعياً خلال الفترة القريبة الماضية، أسهمت في إرباك البنى الاجتماعية واختلال التوازن الاجتماعي نتيجة الإنفتاح على العالم والتطور الملحوظ ودخول التكنولوجيا إلى واقع هذا المجتمع.

ولقد هدف الباحث من الدراسة فهم أبعاد الفساد في المجتمع الجزائري، حيث خصصت هذه الدراسة للحديث عن ملامح ومؤشرات ظاهرة الفساد الإداري في المجتمع الجزائري، حيث اشتمل على عدد من الموضوعات على رأسها تحليل المؤشرات الكمية لظاهرة الفساد، وذلك من خلال الاستعانة بعدد من المقاييس والتقارير، حيث تتناول الدراسة الإطار المفاهيمي للفساد الإداري وتنتهي بمقارنة وضع المجتمع الجزائري بعدد من مجتمعات العالم المتقدم، ومن ثم مقارنته ببعض مجتمعات الوطن العربي لعرض أهم المؤشرات الفساد الكمية على مستوى المجتمع الجزائري.

عموماً تتمحور إشكالية البحث حول الوقوف على مدى انتشار الفساد الإداري بالمجتمع الجزائري من الفترة 2013 إلى 2017 من خلال الاعتماد على الإحصاءات والمؤشرات الكمية والكيفية التي توضح حجم وتوغل هذه الظاهرة داخل أوساط فئات المجتمع. وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- ما مفهوم الفساد الإداري، وما هي أهم مظاهره وانعكاساته؟ وما مدى انتشار الفساد الإداري في المجتمع الجزائري؟

وللإجابة على الإشكالية والتساؤولات الفرعية قسمت الدراسة إلى محورين، تم التطرق في الأول منها إلى تحديد الإطار المفاهيمي للفساد الإداري، أما المحور الثاني فقد خصص لمؤشرات الفساد الإداري في المجتمع الجزائري، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للفساد الإداري.

وفيه نتطرق لتعريف الفساد الإداري (أولاً)، ثم نقوم ببيان أسبابه (ثانياً)، فالآثار المترتبة عنه (ثالثاً)، فمظاهره (رابعاً)، وذلك كما يلي:

أولاً: اتجاهات تعريف الفساد الإداري.

لقد بلغ التباين بين العلماء والباحثين في تعريف الفساد بشكل عام والفساد الإداري بوجه خاص درجة أصبح معها من الصعب الاعتماد على تعريف بعينه، وربما يرجع ذلك إلى عدة عوامل على رأسها تلك التباينات الثقافية بين المجتمعات الإنسانية وتنوع أنماط الفساد وصوره، حيث أسهم هذا في عدم الاتفاق على تعريف معين للفساد بين الدارسين والباحثين الذين ينتمون إلى خلفيات اجتماعية وفكرية وسياسية مختلفة، فأصبح ما يعتبر فساداً في مجتمع ما يعد واجباً أو تفضلاً أو مساعدة الموظف أو المسؤول في مجتمع أخر، فيذهب سام فكين 2003 إلى ذلك: "أنه من الصعب بلوغ تعريف عام للفساد. فالسلوك الذي يعد رشوة في ثقافة مثل

ثقافة السويد يعد مجرد تعبير عن الامتنان أو الكرم في ثقافات أخرى مثل الثقافة الفرنسية أو الايطالية"[1].

فالطابع القيمي الذي ينطوي عليه الفساد أسهم كثيراً في وجود ذلك التباين بين الباحثين والمهتمين حول الوصول إلى تعريف موحد للفساد الإداري، ولكن رغم ذلك لم يقف الباحثون عند هذه النقطة في تعريف الفساد، بل كل أدلى بدلوه في هذا المجال، وحاول كل منهم الوقوف عند تعريف الفساد من خلال الممارسات التي يعتبرونها فاسدة، فمثلاً يعرف البنك الدولي الفساد الإداري على أنه: "سوء استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة"[2].

أما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الإداري فعرفته بأنه: "الرشوة بجميع وجهها الاختلاس في القطاعين العام والخاص والمتاجرة بالنفوذ وإساءة استغلال الوظيفة"[3].

ويعرف اوستر فليد الفساد الإداري من خلال الأوجه الممارس بها والتي تشمل:[4]

- الأعمال التي يمارسها الأفراد من خارج الجهاز الحكومي ويعود بالفائدة على الموظف العام لإغرائه لكي يسمح لهم بالتقرب من القوانين والقرارات ذلك لتمكينهم من تحقيق مكاسب شخصية.

- الأعمال التي يقوم بها العاملون في الجهاز الحكومي بهدف الحصول على مكاسب لهم أو لعائلاتهم، وذلك من خلال الطلب المباشر أو غير المباشر لهذه الفوائد لاستحداث أو إلغاء قوانين أو سياسات تحقق لهم فوائدهم.

---

1 عصام عبد الفتاح مطر، الفساد الإداري: ماهيته – ؟أسبابه – مظاهره، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2015، ص 19.

2 أمين السيد أحمد مصطفى، الحرب ضد الفساد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2018، ص3.

3 أمين السيد أحمد مصطفى، نفس المرجع السابق، ص3.

4 صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الإداري كمعوق لعملية التنمية الاقتصادية، المركز العربي للدراسات، الرياض، 1414هـ ص 24.

فعوامل الفساد على هذا النحو إما تأتي من خارج الإدارة أو تأتي من داخلها، والملاحظ أنه في الحالتين يقوم به الموظف العام، أو بالأحرى يقع في شراكه ومغرياته.

فالباحث يقف من هذه الاتجاهات موقف الذي يركز على عواقب هذه الآفة ويعتبرها ضارة وذات آثار غير حميدة على نسق المجتمع ونظمه. وعموماً ومن خلال ما تقدم يمكن أن نخلص إلى التعريف الذي سنعتمد عليه في هذه الدراسة، وهو الذي يرى أن الفساد الإداري: "سلوك منحرف وضار يرتكب بمحض الصدفة أو الإرادة في مجال العمل الإداري والفني بالجهاز الإداري ويقوم به موظفون لتحقيق مصالح شخصية مادية أو معنوية أو الاثنين معاً، بمفردهم كانوا أو مشتركين مع آخرين من داخل المؤسسة أو خارجها، ويتجلى في أنماط متعددة مثل: الرشوة، استغلال وتبادل المنافع والمصالح غير المستحقة، التزوير، الوساطة والمحسوبية في تعيين الأقارب والأصدقاء، أو في إرساء العطاءات والعقود والإعفاء من الضرائب والرسوم المستحقة مقابل الخدمات وهدر المال العام وتبذيره أو عدم الحرص في إنفاقه على ما يعود بالنفع العام على المجتمع".

ثانياً: أسباب الفساد الإداري.

كتب عبد الرحمان بن خلدون أن أساس الفساد هو الولع بالحياة المترفة بين أفراد الجماعة الحاكمة، وقد لجأ أفراد الجماعة الحاكمة إلى الممارسات الفاسدة لتغطية النفقات التي يتطلبها الترف[1].

وخلص تقرير الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية بالأمم المتحدة في لاهاي إلى أن أسباب الفساد الإداري ما يلي[2]:

1 محمد الأمين البشرى، الفساد والجريمة المنظمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص 12.

2 حمزة حسن خضر حسن شيخو الطائي، الفساد الإداري في الوظيفة العامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستررفي القانون العام، الدانمارك: كلية القانون والسياسة في الاكاديميمة العربية، 2010، ص ص 34- 36.

1. الأوضاع السياسية، وتأتي في المقدمة وهي السبب الرئيس، حيث أن الاستبداد يولد الفساد

2. الأوضاع الاقتصادية، فالفقر والهوة بين الأغنياء والفقراء وتدني الأجور تغذي الميل نحو الفساد.

3. الأوضاع الإدارية، فانعدام أو ضعف أخلاقيات الوظيفة وغياب مفهوم المساءلة العامة والمسؤولية يسهم في تفشي الفساد الإداري.

4. كبر حجم القطاع العام واتساع مجالاته وهذا قد يؤدي إلى بيروقراطية ذات توجهات تعني بالتوزيع والإنتاج.

5. الأقليات العرفية والثقافية التي ترى نفسها مظلومة واعتقادها أن ممارسة أساليب الفساد هي الوسيلة الوحيدة للحصول على الحقوق.

6. بروز أهمية العلاقات الشخصية في الحياة الاجتماعية.

7. الحقبة الاستعمارية وما قام به المستعمرون في الدول المستعمرة من أساليب وطرق أسهمت في انتشار الفساد في تلك الدول.

وهناك من يرى أن جذور الفساد ترجع إلى تدني مستوى المساءلة والشفافية، وضعف المجتمع المدني، وعجز الموظفين العامين بما فيهم السياسيون عن فهم وإدراك الأهمية الأساسية لسيادة القانون الذي سن بأسلوب شرعي، وفي إطار المبادئ الأساسية للشرائع السماوية والدساتير الوضعية[1].

ومن بين الأسباب التي ينمو الفساد الإداري في مناخها وتتكاثر أنماطه: ضعف الوازع الديني أو عدمه في النفوس، عدم تربية النشء تربية سليمة وغرس الإيمان في قلوبهم، انقياد الإنسان للشيطان وتوغل الجشع والطمع في نفسه، غياب المحاسبة والردع، وغياب القدوة الحسنة، وعدم الدعاء للخير والصلاح.

1 عصام عبد الفتاح مطر، مرجع سابق، ص 264.

ثالثاً: آثار الفساد الإداري.

إن من ابرز أثار الفساد الإداري وأشنعها مخالفة حكم الله عز وجل وسنة رسوله، وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة واكل أموال الناس بالباطل.

ومن الأضرار الناجمة عن الفساد الإداري انحراف خطط التنمية عن مسارها وتعطيل تنفيذها لبلوغ أهدافها في الأوقات المحددة، وتدني مستوى الخدمات المشاريع الحكومية وانتشار البطالة الحقيقية والبطالة المقنعة، وتسرب الكفاءات والأشخاص المخلصين من الأجهزة الحكومية نتيجة الإحباط وعدم الشعور بالعدالة، فضلاً عن تفشي الرشوة والمحسوبية بين أفراد المجتمع، وحدوث بعض الاضطرابات السياسية والاجتماعية، وانعدام الثقة بين أفراد المجتمع والمسؤولين في الجهاز الحكومي، بطء أو توقف عجلة التقدم والنمو الاقتصادي والثقافي في المجتمع جراء عدم تكافؤ الفرص الوظيفية والاستثمارية بشكل عادل بين أبناء المجتمع الواحد.

وبشكل عام يؤدي الفساد الإداري إلى ما يلي:

1. زيادة ثراء الأثرياء غير المشروع.
2. توسيع دائرة الفقر.
3. هروب رؤوس الأموال الوطنية.
4. عدم المساواة في تطبيق القانون
5. غياب الحس الوطني بشكل عام.
6. بروز التمييز على أسس اجتماعية ومالية.
7. انتهاك الأجهزة الأمنية والتنفيذية للقانون المنوط بها تطبيقه.
8. انتشار الفوضى في المجتمع.

رابعاً: مظاهر الفساد الإداري.

للفساد الإداري أشكال عديدة كما ورد في تقرير الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة

حيث تم تحديد ثلاثة أشكال رئيسية للفساد الإداري يتضمن كل منها ثلاث ممارسات فرعية

1. أشكال الفساد الإداري وفقا للرأي العام[1]:

أ. **الفساد الأبيض:** ويعني أن هناك اتفاق كبير من قبل الجمهور والموظفين العاملين في الجهاز الإداري على تقبل واستحسان العمل أو التصرف المعني.

ب. **الفساد الأسود:** ويشير إلى اتفاق الجمهور والموظفين العاملين في الجهاز الإداري على إدانة عمل أو تصرف سيء معين.

ج. **الفساد الرمادي:** وسمي بالفساد الإداري لعدم إمكانية احتسابه على أي نوع من النوعين السابقين ويعود سبب ذلك إلى غياب الاتفاق من عدمه حول عمل أو تصرف معين قبل الشعب والموظفين.

2. أشكال الفساد الإداري وفقا للممارسة[2]:

أ. **سوء استخدام الروتين:** إن تعقيد الإجراءات الإدارية وسوء استخدام الروتين قد يدفع ببعض الموظفين إلى استخدام الأساليب غير المشروعة من اجل الحصول على خدمة ما أو انجاز بأقل جهد أو تكلفة.

ب. **الممارسة غير الأمنية للصلاحيات:** إن الممارسة غير الأمنية للصلاحيات للموظف في الجهاز الإداري قد تدفع به إلى منح امتيازات والتسهيلات لبعض المواطنين وحرمان بعض الآخر منها دون الاستناد إلى أسس وقواعد موضوعية أو إلى سياسة معينة.

---

1 عصام مطر عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 308.

2 مخلد نوفيق مشاوش خشمان، مشكلة الفساد الإداري في ضوء التشريعات والقوانين الأردنية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في القانون العام، الإردن، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الحقوق، قسم القانون العام، 2009، ص 46.

ج. **ممارسة مخالفة للقانون:** ويعني قيام الموظف في الجهاز الإداري بمخالفة القانون ونصوصه والهدف من هذه الممارسات المخالفة للقانون هو تحقيق مكاسب شخصية بعيداً عن المصلحة العامة.

3. أشكال الفساد الإداري وفقاً للغرض[1]:

أ. الفساد الناتج عن استخدام الموارد العامة لتحقيق أهداف شخصية ومثال على ذلك:

- التزوير في تقدير الضرائب وتحصيلها.
- إقامة مشروعات وهمية.
- التدخل في مجرى العدالة.

ب. الفساد الناتج عن خدمة الأقارب والأصدقاء ومثال على ذلك:

- انتهاك الإجراءات المتبعة لتحقيق مصلحة شخصية.
- التغاضي عن الأنشطة القانونية لصالح الأقارب والأصدقاء.
- تقديم تسهيلات غير مشروعة.

ج. الفساد الناتج عن السرقة العامة ومثال على ذلك:

- التلاعب بالأسعار.
- التلاعب بالرواتب والأجور.
- التلاعب بنظام الحوافز والمكافآت.

1 عصام مطر عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 310.

بالنسبة للمظاهر السالفة الذكر هي أوجه لظاهرة واحدة تعبر عن ممارسات مشروعة خارجة عن القانون، ويرى البعض[1] أنه تبعا لتعدد الأشكال الفساد الإداري تعددت مظاهره والتي هي:

- **الرشوة:** أي الحصول على الأموال أو أية منافع أخرى من اجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه مخالفة للأصول.

- **المحسوبية:** أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب آو عائلة أو منطقة...الخ دون أن يكونوا مستحقين لها.

- **المحاباة:** أي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصلحة معينة.

- **الواسطة:** أي التدخل لصالح فرد ما أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص معين لأسباب تتعلق بالقرابة آو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفؤ أو غير مستحق.

- **نهب المال العام:** أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة.

- **الابتزاز:** أي الحصول على الأموال من أطراف معينين من المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد.

المحور الثاني: مؤشرات الفساد الإداري في المجتمع الجزائري.

إن التعرف على مدى انتشار الفساد في المجتمع الجزائري قد يستلزم عقد بعض المقارنات في حالة الفساد بالمجتمع الجزائري مع بعض المجتمعات الأخرى على المستوى العالمي وعلى المستوى العربي، وذلك للوصول إلى حكم موضوعي على

1 عبد القادر جبريل فرج جبريل، الفساد الإداري عائق الإدارة والتنمية والديمقراطية، بحث مقدم لنيل شهادة ماجيستر في إدارة الأعمال، بريطانيا: الأكاديمية البريطانية للتعليم العالي، 2010، ص 125.

حالة الفساد في المجتمع الجزائري إذا ما كانت مرتفعة تستحق البحث والعناء، أو منخفضة وهذا هو هدف كل السياسات والإجراءات المتخذة والموجهة لمكافحة ومجابهة الفساد.

إن مسالة قياس الفساد ليست بالأمر الهين، من اجل ذلك سيعتمد الباحث على تقارير مقياس الشفافية الدولية* (Transparency International Index) الصادر عن منظمة الشفافية العالمية، هو الأكثر تداولاً وانتشاراً، لذا اعتمد عليه الباحث في عقد هذه المقارنة رغم ما قد يشوبه من مشاكل وقصور في تقدير مدى انتشار الفساد في بعض دول العالم خاصة من العالم النامي.

أولاً: الفساد بالمجتمع الجزائري مقارنة ببعض دول العالم غير العربية.

تم اختيار مجموعة من دول العالم غير العربية بشكل عشوائي لمقارنة وضع ظاهرة الفساد بما عليه في المجتمع الجزائري، وذلك من خلال الاعتماد على تقارير منظمة الشفافية العالمية عبر إطار زمني محصور بين (2013-2017) وقد اختار الباحث هذه الفترة لتقييم مختلف السياسات والتغييرات التي حدثت على البناء الإجتماعي للمجتمع الجزائري؛ أي بعد 07 سنوات من صدور المرسوم الرئاسي 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته وإنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته 22 نوفمبر 2006 والديوان المركزي لقمع الفساد سنة 2011 .

جدول (1): حجم الفساد بالمجتمع الجزائري مقارنة ببعض المجتمعات غير العربية بين 2013-2017:

* يندرج هذا المقياس من 0 إلى 100 نقطة يمنحها المبحوث لتقدير مدى انتشار الفساد في المجتمع، وهو يعتمد على أراء بعض رجال ونساء الأعمال الذين يتم اعتماد معتقداتهم وتجاربهم الشخصية مع المجتمع المدني، وبناء على الدرجات التي يمنحها المبحوثين للمجتمع الذي يسألون عن مدى انتشار الفساد فيه يتم ترتيب ذلك المجتمع ويحدد ترتيبه بين مجتمعات العالم فكلما كانت الدرجات اكبر كان المجتمع اقرب إلى النظيف من الفساد، وكلما كانت الدرجة أقل دل ذلك على انتشار الفساد في هذا المجتمع.

السنة / البدان والترتيب العالمي		2013	2014	2015	2016	2017**
01	نيوزلندا	91	91	91	90	89
02	الدنمارك	91	92	91	90	88
03	فلندا	89	89	90	89	85
06	السويد	89	87	89	88	84
08	انجلترا	76	78	81	81	82
18	الو م أ	73	74	76	74	75
20	اليابان	74	76	75	72	73
23	فرنسا	71	69	70	69	70
29	تايوان	61	61	62	61	63
62	ماليزيا	50	52	50	49	47
71	جنوب إفريقيا	42	44	44	45	43
77	الصين	40	36	37	40	41
81	الهند	36	38	38	40	40

** تم الاعتماد على الترتيب العالمي لتقرير التنافسية لسنة 2017.

112	الجزائر**	36	36	36	34	34
143	بنغلاديش	27	25	25	26	28
180	الصومال	08	08	08	10	09

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الشفافية العالمية من 2013 إلى 2017. انظر موقع المنظمة:*www.traspanecy.org*

عموماً يشمل الجدول **(1)** على عينة من المجتمعات غير العربية لمقارنتها بالمجتمع الجزائري، وهو يحتوي على درجات التي منحت لتقدير مدى انتشار الفساد في كل مجتمع، وعند النظر إلى هذا الجدول يتضح من الوهلة الأولى، أن أغلب الدول التي تعتبر نظيفة من الفساد نسبياً (الحاصلة على درجات عليا) أخذت تنخفض درجاتها عبر الفترة الزمنية المحددة في الجدول أي خلال 2013-2017، وربما يشير هذا إلى عدة نقاط من بينها أن هذا المؤشر بالرغم من نسبية حداثته إلا أنه يتجه نحو مزيد من الدقة في التقييم والحكم على حالة الفساد في مجتمعات العالم، خاصة دول العالم النامي إذ يبدو جلياً انخفاض مستوى النظرة المثالية للمجتمعات المتقدمة والنظرة الدونية للمجتمعات النامية، فنجد من خلال الجدول مثلاً أن الدرجات التي حصلت عليها كل من نيوزلندا والدنمارك وفلندا عام 2017 هي أقل مما حصلت عليه عام 2013 وكذلك حال الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية، في المقابل ارتفاع درجات دول أخرى مثل تايوان، ماليزيا، وجنوب إفريقيا، والصين.

من جهة ثانية يبدو من خلال درجات الفساد في بعض مجتمعات العالم النامي أن هناك صحوة من قبل حكومات تلك الدول حول انتشار الفساد فيها مما دفعها للعمل على وضع استراتيجيات للحد من هذه الظاهرة، والملاحظ أن الداعي إلى

** لقد جاء ترتيب المجتمع الجزائري بين مجتمعات العالم على النحو الآتي: (2013-107، 2014- 100، 2015- 89، 2016- 108، 2017- 12) مع ملاحظة أن الترتيب لا يجدي في المقارنة لان أعداد المجتمعات المشتركة في التقرير تختلف من عام إلى آخر.

الإهتمام بمحاربة الفساد في هذه الدول قد يكون السعي نحو استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتحسين الصورة أمام المجتمع الدولي، أو ربما تعرضت هذه الدول لضغوط من الشركات أو الدول المتقدمة حيث يعرقل تفشي هذه الظاهرة استثمارات وأعمال الشركات الأجنبية بالدول الأقل نظافة من الفساد في هذا العالم، خاصة أن هذه الدول تملك المقدرات والمواد الخام التي تبحث عنها الشركات الأجنبية.

يبدو عن حالة المجتمع الجزائري أن مناخه يتسم بتفشي الفساد بشكل واضح وتضعف الشفافية في قطاع الأعمال والإدارة، فقد حصل المجتمع الجزائري على درجات منخفضة مقارنة بالمجتمعات المتقدمة الواردة في الجدول إذ لم تتعد درجات المجتمع الجزائري (36) نقطة وهذا اعلي درجة حققه المجتمع الجزائري في الفترة المحددة، كما انه تحصل على هذه الدرجة لمدة ثلاث سنوات من 2013 إلى 2015 أما سنة 2016 و2017 تراجعت الدرجات بشكل ملحوظ لتستقر عند الدرجة (34).

من جهة ثانية نلاحظ أن متوسط درجات المجتمع الجزائري بلغ (35.2) في حين بلغ متوسط درجات المجتمع النيوزلندي (90.4) ومتوسط درجات المجتمع الماليزي (49.6)، ومن هنا يتضح بجلاء مدى انخفاض متوسط درجات المجتمع الجزائري مما ينم بوضوح على وجود اعتقاد عالمي حيال تفشي هذه الظاهرة وانتشارها بالمجتمع، مما يعتبر مؤشرا كميا مهما على بيان مدى تفشي هذه الظاهرة وانتشارها في واقع المجتمع الجزائري.

ثانياً: الفساد بالمجتمع الجزائري مقارنة ببعض المجتمعات العربية.

من خلال ما تقدم عن وضع ظاهرة الفساد بالمجتمع الجزائري مقارنة بما هي عليه في بعض مجتمعات العالم من غير العربية اتضح بجلاء انه ليس هناك أوجه مقارنة فالفارق في متوسط الدرجات كبير لدرجة أنه قد لا يحتاج معها إلى مزيد من الإيضاح والبيان والتدليل على هذا الفارق، وهذا ما يشير بوضوح إلى مدى تفشي هذه الظاهرة بواقع المجتمع الجزائري.

إن عقد مقارنة بين المجتمع الجزائري وبعض المجتمعات العربية التي وردت في آخر تقارير الشفافية العالمية ربما يصوغ للباحث معرفة مدى تفشي الفساد بالمجتمع الجزائري وتقدير حالته، خاصة أن اغلب المجتمعات العربية تشارك المجتمع الجزائري في العديد من الخلفيات والظروف والبنى الاقتصادية والاجتماعية بل والثقافية أيضاً، وقد تسهم هذه الخلفية المتجانسة في توافر درجة عالية من الدقة والموضوعية في المقارنة، ومن هنا عرضنا الجدول (2) الذي يلخص درجات الفساد وفقاً لتقارير الفساد العالمية للمجتمعات العربية إضافة إلى المجتمع الجزائري.

جدول (2): حجم الفساد بالمجتمع الجزائري مقارنة ببعض المجتمعات العربية بين 2013 – 2017.

السنة / البلد	2013	2014	2015	2016	2017	متوسط الدرجات*	الترتيب العالمي**
الإمارات العربية	69	70	70	66	71	69.7	21
قطر	68	69	71	61	63	66.4	29
السعودية	46	49	52	46	49	48.4	57
الأردن	45	49	53	48	48	48.6	59
عمان	47	45	45	45	44	45.2	68
تونس	41	40	38	41	42	40.4	74

* يشير هذا العمود إلى متوسط الدرجات، وتم احتسابه من خلال حاصل قسمة مجموع الدرجات على عددها.

** تم الاعتماد على الترتيب العالمي لتقرير التنافسية لسنة 2017.

المغرب	37	39	36	37	40	37.8	81
الكويت	43	44	49	41	39	43.2	85
البحرين	48	49	51	43	36	45.4	103
الجزائر	36	36	36	34	34	35.2	112
مصر	32	37	36	34	32	34.2	117
لبنان	28	27	28	28	28	27.8	143
العراق	16	16	16	17	18	16.6	169
ليبيا	15	18	16	14	16	15.8	175
اليمن	18	19	18	14	16	17	175
السودان	11	11	12	14	16	12.8	175
سوريا	17	20	18	13	14	16.4	178
جنوب السودان	15	15	15	11	12	13.6	179

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الشفافية العالمية من 2013 إلى 2017. انظر موقع المنظمة: *www.traspanecy.org*

ومن خلال إمعان النظر في الجدول (2) نجد أن بعض الدول العربية زاد متوسط الدرجات التي حصلت عليها في مقياس الفساد عن المتوسط العام الذي بلغ (35.25) من هذه الدول مثلا: الإمارات العربية المتحدة (69.7)، قطر (66.4)، تونس (40.4)، المغرب (37.8)، في مقابل ذلك بلغ متوسط درجات المجتمع الجزائري (35.2)، وبهذا المتوسط تحصل المجتمع الجزائري على الترتيب (10) من بين (18) مجتمعاً عربياً.

بكلمات أخرى، حاز المجتمع الجزائري بين الدول العربية المذكورة بالجدول على المرتبة العاشرة؛ أي أنه في النصف الثاني من الجدول لم يأتي من بين التسعة الأوائل على اعتبار أن هناك 18 دولة عربية، وهذا ما يشير بوضوح إلى مدى انتشار هذه الظاهرة في هذا المجتمع وتفشيها، من جهة أخرى نلاحظ أن متوسط درجات المجتمع الجزائري بلغ (35.2) درجة، في مقابل ذلك بلغ المتوسط العام لمجموع الدول العربية الواردة في الجدول (35.25) درجة، ومن هذا نلاحظ أن متوسط درجات المجتمع الجزائري أقل من المتوسط العام بحوالي (−0.05) درجة، وبالرغم من بساطة انخفاض متوسط درجات المجتمع الجزائري، ألا أنه يدل بوضوح على مدى تفشي هذه الظاهرة الخطيرة بواقع القطاع العام الجزائري.

من جهة ثانية، ومن خلال النظر إلى الدرجات التي تحصل عليها المجتمع الجزائري عبر الفترة الزمنية المذكورة في الجدول نلاحظ ثباتاً نسبياً على تلك الدرجات عبر الخمس السنوات، ففي سنوات (2013، 2014، 2015) تحصل المجتمع الجزائري على درجة قدرها (36) نقطة، وفي سنتي (2016، 2017) انخفضت الـــدرجة لتستقر عند (34) درجة، وهو يشير إلى ارتفاع معدلات انتشار الفساد في هذا المجتمع، وهذا ما يفسر بأحد الأمرين هما: إما لعدم وجود خطة محكمة لمكافحة الفساد بهذا المجتمع، أو أن هذه الخطة لم تطبق بالشكل الذي يكفل بتحقيق مستوى من الشفافية والنزاهة بالمجتمع خاصة في القطاع العام.

خاتـــمة:

مما سبق نصل إلى مجموعة الاستنتاجات تتمثل في:

1. أن هناك العديد من التعاريف بشان الفساد الإداري المختلفة الآراء فيما بين العلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانوني، ومن هذه التعاريف المختلفة توصلنا إلى تعريف خاص بالفساد الإداري بأنه سلوك منحرف وضار يرتكب بمحض الصدفة أو الإرادة في مجال العمل الإداري والفني بالجهاز الإداري ويقوم به موظفون لتحقيق مصالح شخصية مادية أو معنوية أو الاثنين معاً، بمفردهم كانوا أو مشتركين مع آخرين من داخل المؤسسة أو خارجها، ويتجلى في أنماط متعددة مثل: الرشوة، استغلال وتبادل المنافع والمصالح غير المستحقة، التزوير،

الوساطة والمحسوبية في تعيين الأقارب والأصدقاء، أو في إرساء العطاءات والعقود والإعفاء من الضرائب والرسوم المستحقة مقابل الخدمات وهدر المال العام وتبذيره أو عدم الحرص في إنفاقه على ما يعود بالنفع العام على المجتمع.

2. من آثار الفساد الإداري وأبعاده الاجتماعية اتضح أنه يفقد المجتمع الكثير من إمكاناته المادية والبشرية، كما أن الفساد الإداري يؤثر في منظومة القيم الاجتماعية والضبط الاجتماعي من خلال سيادة ثقافة تدعم الفساد وتشجع عليه وأثر تبني الأفراد مجموعة من الأفكار والاعتقادات والقيم الناتجة بدورها عن الاغتراب التي يعيشها الأفراد والمنبثقة عن الفشل التي تصيب بعض المؤسسات والنظم الاجتماعية في تأدية وظائفها داخل المجتمع.

3. الفساد الإداري نزعة تتصارع في إطارها قيم الخير والعدالة مع قيم الشر والرذيلة لذا يجب على المجتمع أن تتعاون لتخلص من شرور الفساد بكل صورها من الرشوة والاختلاس والاتجار بالوظيفة وإساءة استغلال الوظائف والإثراء غير المشروع وعرقلة سير العدالة حيث أن الفساد بشكل عام والفساد الإداري بشكل خاص جريمة معاقب عليها في كل القوانين الوضعية الداخلية والدولية وقوانين السماء.

4. إن الفساد الإداري ينتشر في المجتمع الجزائري بشكل كبير حيث تبين من خلال مقارنته بوضع بعض المجتمعات العربية وغير العربية أن درجات الفساد في المجتمع الجزائري مرتفع، ويتسم بدرجة من الثبات مما يشير بوضوح إلى استقرار تفشي هذه الظاهرة زكما قلنا سابقاً يعزى تفشي هذه الظاهرة: إما لعدم وجود خطة محكمة لمكافحة الفساد بهذا المجتمع، أو أن الخطة لم تطبق بالشكل الذي يكفل تحقيق مستوى من الشفافية والنزاهة بالمجتمع خاصة في القطاع العام.

5. بالرغم من وجود لجان وأجهزة متخصصة تعنى بمكافحة الفساد مثل الديوان المركزي لقمع الفساد ومجلس المحاسبة، إلا أن أرقام وإحصائيات التقارير العالمية توضح أن أغلب هذه اللجان لا تعمل بخطة وفقاً لخطة مدروسة ومستمدة من معاينة الواقع المعاش لمكافحة صور الفساد، كما أن جل جهدها

ارتكز على مكافحة الفساد من خلال القبض على المفسدين ولم تعتمد على خطة وقائية تعتمد على معالجة العوامل التي تدفع الأفراد إلى الوقوع في منزلقات الفساد والخضوع إلى مغرياته.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب.

- أمين السيد أحمد مصطفى، الحرب ضد الفساد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2018.
- صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الإداري كمعوق لعملية التنمية الاقتصادية، المركز العربي للدراسات، الرياض، 1414هـ.
- عصام عبد الفتاح مطر، الفساد الإداري: ماهيته – أسبابه – مظاهره، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2015.
- محمد الأمين البشرى، الفساد والجريمة المنظمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008.

ثانياً: الرسائل العلمية:

- حمزة حسن خضر حسن شيخو الطائي، الفساد الإداري في الوظيفة العامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستررفي القانون العام، كلية القانون والسياسة في الأكاديمية العربية، الدانمارك، 2010.
- عبد القادر جبريل فرج جبريل، الفساد الإداري عائق الإدارة والتنمية والديمقراطية، بحث مقدم لنيل شهادة ماجيستر في إدارة الأعمال، الأكاديمية البريطانية للتعليم العالي، بريطانيا، 2010.

- مخلد نوفيق مشاوش خشمان، مشكلة الفساد الإداري في ضوء التشريعات والقوانين الأردنية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في القانون العام، الاردن: جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الحقوق، قسم القانون العام، 2009.

ثالثاً: التقارير.

- منظمة الشفافية الدولية، تقارير الفساد العالمي من 2013 – 2017، متاح عبر الرابط الإلكتروني التالي: ***www.traspanecy.org***